

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والخمسون

٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية في أوروبا

- ١ - في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظرت اللجنة في البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.20)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).
- ٢ - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا البرنامج وردت على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

٣ - أكدت عدة وفود على أهمية عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة. ولاحظ أحد الوفود الأهمية المتزايدة للجان الإقليمية في تعزيز التقدم المحرز في التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة عموماً ورحب بالمساهمة القيمة للجنة في مختلف مجالات السياسات. وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تمثل المنبر العالمي النشط الوحيد للتنمية الاقتصادية في المنطقة. كما لاحظ أحد الوفود الإشارات إلى وسط آسيا التي وردت في البرنامج وطلب توضيح بشأن نطاق العمل المحدد لكل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولاحظ أحد الوفود أن البرنامج سيعزز التعاون التقني مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وأعرب وفد آخر عن أهمية جميع البرامج الفرعية وأفاد بأن حكومة بلده ستشارك بنشاط في تنفيذها.

٤ - وشددت بعض الوفود على أهمية تحقيق رؤية خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام بالكامل من أجل الحد من الازدواجية والتركيز على المجالات ذات الميزة النسبية. وينبغي تبسيط الهيكل الإقليمي حيثما أمكن لضمان توفير الدعم الكامل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية تمكينها من المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات والشراكة الاستراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أثيرت مسألة الشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بطلب مزيد من التفاصيل عن التعاون مع الكيان الذي يدعم ركيزة التنمية بالأمانة العامة.

٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٠-١٦ الواردة في القسم المتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠ في بيان التوجيه العام للبرنامج، لاحظ أحد الوفود أن البرنامج سيعزز التعاون الأقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورأى أنه تجدر الإشارة أيضاً إلى التعاون بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن الطريقة التي ستشجع بها الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن استخدام الإحصاءات المتعلقة بالصكوك القانونية المعتمدة كمقياس للأداء ليس دليلاً بحد ذاته على تحقيق النتائج، واقترح تقديم المزيد من الأمثلة على مشاريع محددة عند الاستشهاد بأعداد الصكوك القانونية.

٨ - وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالدعم المقدم إلى النساء وتحديدًا صاحبات الأعمال في وسط آسيا، لكنه اعتبر أن إشراك النساء في جميع أنشطة البرنامج، التي قد تنطوي على عمل شاق، غير ضروري من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين. ولاحظ وفد آخر أن البرنامج يشير إلى المنظور الجنساني في برنامجين فرعيين فقط هما البرنامج الفرعي ٦، التجارة، والبرنامج الفرعي ٨، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان. ولاحظ الوفد كذلك أن مواءمة البرنامج مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، ينبغي النظر إليها بشكل أعم من منظور "الروابط" وليس كمسألة "مواءمة".

٩ - وأكد أحد الوفود أهمية البرنامج الفرعي ٢، النقل. وأشار إلى كثرة الأنظمة التقنية التي وافقت عليها الدول الأعضاء بشأن مبادرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإلى الجهود المبذولة لتحقيق الموازنة على الصعيد الإقليمي. كما أثّرت مسألة خطط تحسين السلامة على الطرق ومسألة ما إذا كان سيتم القيام بأي عمل في مجال أتمتة المركبات.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات، طرح سؤال بشأن موضوع الإحصاءات وسبب عدم ورود ذكر مصطلح "البيانات المصنفة" في الخطة البرنامجية المقترحة على الرغم من أنه ذكر في خريطة الطريق بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي وضعها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وفي الإرشادات المتعلقة بالعناصر المشتركة بين التشريعات الإحصائية. وتم التساؤل عن مدى إسهام اللجنة في الارتقاء بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من المستويين الثاني والثالث وعمّا إذا كان من المتوقع أن تنتقل مؤشرات معينة من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني أو من المستوى الثاني إلى المستوى الأول في المستقبل القريب. وأشار أحد الوفود إلى إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨ التي سلط الضوء عليها ولاحظ أن بلدان أوروبا الشرقية كانت أولى البلدان التي طلبت وضع إرشادات دولية بشأن التشريعات الإحصائية، مما أدى إلى وضع القانون العام للإحصاءات الرسمية، الذي أقره كبار الإحصائيين في ٦٥ بلداً. وأشار الوفد كذلك إلى أن أرمينيا وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان كانت أولى البلدان التي قامت بتحديث أطرها القانونية للإحصاءات وفقاً للقانون العام.

١١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، التعاون والتكامل الاقتصاديان، نوه أحد الوفود بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستفسر عن الآلية العالمية لتيسير التكنولوجيا، بما في ذلك البارامترات المتصلة بتلك الآلية. وفيما يتعلق بموضوع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على الإنسان أولاً، والتي تولت رعايتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولجان إقليمية أخرى، وفي ضوء خطة عام ٢٠٣٠، رحب الوفد بمفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص الأوسع نطاقاً الذي تم اعتماده والذي يتجاوز مبدأ القيمة مقابل المال ليشمل القيمة بالنسبة للناس. وتساءل الوفد عن الطريقة التي ستستخدم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا الموارد الموضوعة تحت تصرفها لمساعدة اللجان الإقليمية الأخرى في الترويج لما وضعته اللجنة من معايير للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة، تم الاستفسار عما إذا كان من الممكن أن تؤكد اللجنة أن عام ٢٠٢٠ سيكون موعداً نهائياً معقولاً للاعتماد المتوخى للتوجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية.

١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان. وأبرز أحد الوفود أن الاستخدام الموسع لمؤشر الشيوخوخة النشطة قد ساعد في معالجة المشكلة الديمغرافية الرئيسية في أوروبا ووسط آسيا وتساءل عما إذا كان البرنامج الفرعي سيضع تدابير محددة من شأنها أن تعكس مسار الاتجاهات الديمغرافية. وأعرب أحد الوفود كذلك عن تأييده لاستخدام منظمات المجتمع المدني ذلك المؤشر من أجل زيادة الوعي بمساهمة كبار السن في المجتمع.